استقصاء رأي الألوسي في ثبوت المجاز في النص القرآني

د/ صفية طبني
أستاذ محاضر
جامعة محمد خيضر –بسكرة-

الملخص:

للدلالة المجازية أهمية بالغة في تحديد معنى النص الذي وردت فيه وذلك عندما تتضافر مجموعة من القرائن المتصلة في ضبط تلك الدلالة فيتعدد المعنى حسب ما يقتضيه السياق ومنه فهم النص. والنص القرآني أجل النصوص؛فكانت الحاجة لفهمه وتدبر آياته من أجل الأعمال وقد أشار الألوسي في تفسيره روح المعاني لأهمية هذا المبحث في التأويل وبين أنه أبلغ وأقوى في بيان المعنى ليكون بذلك أحد المؤيدين لورود المجاز في القرآن الكريم بعكس الكثير من المفسرين.

The metaphorical meaning has a significant importance indicating the exact meaning of the text in which it occured. That happens when a set of evidence is combined to govern that meaning and so the meaning become diverse according to the context and.thus the meaning of the text. The Coranic text is the clearest one. The need to understand and contrive its verses has been of great importance. AhAlloussi mentioned in his book ' the spirit of meanings' the importance of that research in the interpretation. He proved that it is strong and eloquent to convey meaning. For that reason he becomes one of the supporters for the metaphor in the 'Coran' as opposed to many other interpreters.

تمهيد:

يعتبر المجاز قسيما للحقيقة فقد اهتم بهما كعنصرين أساسيين في فهم النصوص وتخريجها وبخاصة النص القرآني لما في مبحثهما من إشكالية في تحديد الدلالة وقد اتخذت هذه الإشكالية ذريعة للبعد في أكثر الأحيان عن التأويل في النص القرآني وهذا الذي جعل الكثير من العلماء والمفسرين ينفون وجود المجاز في النص القرآني في حين لم يكن هناك داع لهذا النفي في رأي آخرين و الألوسي من المفسرين الذين كان لهم شأن في الفصل في هذه الإشكالية

أولا: المجاز في اللغة والاصطلاح:

المجاز في اللغة مصدر ميمي على وزن مفعل ويعنى الجواز والتعدية وقد عرفه ابن منظور قائلا: جزت الطريق وجاز الموضع جوزا وجاوز جوازا ومجازا وجاز به وجاوزه جوازا وأجازه غيره وجازه: سار فيه وسلكه وأجازه: خلفه وقطعه وأجازه أنفذه والمجاز: والمجازة الموضع[1].

وهو عند الجرجاني: ما جاوز وتعدى من محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما إما من حيث الصورة أو من حيث المعنى اللازم المشهور أو من حيث القرب والمجاورة كاسم الأسد للرجل الشجاع وهو اسم لما أريد به غير ما وضع له وهو مفعل بمعنى فاعل من جاز إذا تعدى وكألفاظ يكنى بها الحديث[2].

ولعل معناه الاصطلاحي لا يخرج كثيرا عن المعنى اللغوي فهو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح[3]. ومعنى ذلك أن لابد أن يصاحب المجاز قرينة تدل على وجود هذا المعنى أو ذاك ولعل العلاقة بين المعنى الأول والثاني هي: التي أوجبت المناسبة والمقاربة المقتضية لصحة نقل اللفظ عن المعنى الأصلي إلى المعني المجازي[4] وبهذا فالمجاز يستعمل فيما لم يوضع له اللفظ لقرينة مانعة عن معنى الأصلي فيصبح كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له[5].

الملاحظ تعدد المفاهيم ووجهات النظر في تحديد المعنى المنوط بالمجاز ولعل السبب في ذلك راجع إلى محاولة إدراك الرابط الأساسي الداعي إلى وجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبخاصة في النصوص القرآنية حتى يؤمن فيها اللبس لأنه في أغلب الأحيان يتعذر الوصول إلى القصد ويتمثل ذلك في أن يسوغ كل من المتكلم والمتلقي في الخطاب لنفسه الخروج من المعنى اللفظي إلى معنى خفي ويعول فيه على ذكائه وخياله فإذا انحرفت دلالة اللفظ عن المألوف الشائع سمي ذلك مجازا ولا تستحق هذا الوصف إلا إذا أثارت في ذهن السامع أو القارئ غرابة أو طرافة وتختلف هذه الإثارة من شخص إلى آخر حسب الوسط الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه المرء وحسب تجربته مع دلالة الألفاظ[6].

أما أنواع المجاز فهي كثيرة ومتشعبة فمنها تقسيم ابن جني[7]:

1. مجاز السعة.
2. مجاز على التشبيه.
3. مجاز على التوكيد.

ويوضح ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا...**﴾(الأنبياء:75) يقول: أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسما هو الرحمة وأما التشبيه فلأنه شبه بالرحمة...و أما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر[8].

أما على معنى الاتساع: فيكون جناح الذل في قوله تعالى: ﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ...**﴾(الإسراء:24) زيادة في أسماء الطيور وذلك أنه زاد في أسماء الطيور اسما هو "الذل" وهكذا يجري الحكم في الأقوال وغيرها وهذا غير ممكن كما يرى ابن الأثير[9].

ويدخل في باب المجاز كما يرى ابن قتيبة الكثير من فنون القول من ذلك: الاستعارة التمثيل القلب التقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعويض والإفصاح والكناية والإيضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع والجميع خطاب الواحد والواحد والجميع خطاب الاثنين والقصد بلفظ الخصوص معنى العموم وبلفظ العموم لمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة وهي طرق القول ومآخذه[10].

ولعل الذي يهمنا من هذا المبحث هو رأي الألوسي في الدلالة المجازية وحمله للمعنى على هذه الطريقة أم أنه يرفض كما رفض غيره المجاز في القرآن الكريم؟ نتحدث عن هذه

المسألة لأن أغلب الدارسين اختلفوا في الكثير من التخريجات اللغوية المبنية أساسا على النص القرآني مؤولا راجعين في ذلك إلى مذاهب وعقائد أدت إلى معارك فكرية ولأن البحث اللغوي مبناه على النظر في معاني الآيات القرآنية وما يتحصل بذلك من حملها على المجاز أو الحقيقة بناء على تأويل اللفظ أو أخذه على ظاهره وخاصة إذا كانت الآية بنظمها تحتمل المعنيين[11].

ويمكن أن نستشرف رأي الألوسي من خلال ما جاء في تفسيره فقد ذكر في تفسير قوله تعالى:﴿...**قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ**...﴾(البقرة:61) أن هذه الجملة استئناف وقع جوابا عن سؤال مقدر كأنه قيل فماذا قال لهم؟ فقيل قال: (أتستبدلون) الخ والقائل إما الله تعالى على لسان موسى عليه السلام ويرجحه كون المقام مقام تعداد النعم أو موسى نفسه وهو الأنسب بسياق النظم... وقيل:الاستبدال في العدة -وهو كما ترى- وقرأ أُبي –أتبدلون- وهو مجاز لأن التبديل ليس لهم إنما ذلك إلى الله تعالى لكنهم لما كانوا يحصل التبديل بسؤالهم جعلوا مبدلين وكان المعنى أتسألون تبديل الذي الخ و(الذي) مفعول (تستبدلون) وهو الحاصل. و(الذي) دخلت عليه الباء وهو الزائل وهو (أدنى) صلة (الذي) وهو هنا واجب الإثبات- عند البصريين- إذ لا طول و(أدنى) إما من الدنو أو مقلوب من الدون وهو على الثاني ظاهر وعلى الأول مجاز استعير فيه الدنو بمعنى القرب المكاني للخسة كما استعير البعد للشرف[12].

يلحظ أن الألوسي يقول بالمجاز ولا ينافيه وليس في نصه هذا ما يدل على اعتراضه على وجود المجاز أما الصورة التي يتكلم عنها الألوسي والتي اعتبرها من المجاز وهي إسناد الفعل إلى غير فاعله وهو ما يسمى بالإسناد المجازي وهو الذي أدى إلى تأويل المعنى وهو (أتسألون تبديل) وقد جاءت مسندة إليهم وفي الحقيقة فإن فعل الإسناد إلى الله تعالى.

وفي مثله جاء قوله تعالى: ﴿...**وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ**...﴾(البقرة:74) وفي هذا المعنى تذييل لبيان تفضيل قلوبهم كما فسر ذلك الألوسي وقال: و-التفجُّر- التفتح بسعة وكثرة كما يدل عليه جوهر الكلمة وبناء التفعُّل والمراد من الأنهار الماء الكثير الذي يجري في الأنهار

والكلام إما على حذف المضاف أو ذكر المحل وإرادة الحال أو الإسناد مجازي قال بعض المحققين: وحملها على المعنى الحقيقي وهم إذ التفتح لا يمكن إسناده إلى الأنهار اللهم إلا بتضمين معنى الحصول بأن يقال: "يتفجر ويحصل منه الأنهار" على أن تفجير الحجارة بحيث تصير نهرا غير معتاد فضلا عن كونها أنهارا[13].

وقد ذكر أن لفظ الخشية في قوله تعالى:﴿ **لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ**﴾(البقرة:74) مجاز عن الانقياد لأمر الله تعالى إطلاقا لاسم الملزوم على اللازم ولا ينبغي أن تحمل على حقيقتها[14].

والتأويل على مستوى النص القرآني يحتمل الكثير من المعاني ولكن ترجيح المعنى الصائب ينصب على المفسر ومدى تعلقه بالعقيدة أو انصياعه ضمن تيار الاعتقاد فقد يتيه المعنى بين الحقيقة والمجاز خاصة إذا توفرت الأدلة للوجهين والقول بأحدهما يشوبه اللبس وما دام الحكم يختلف من متلق إلى آخر وجدنا قراءات عدة لنص واحد وبهذا أصبحت العملية يحيطها كثير من العسر لأن كل شارح يختلي بالنص وفي هذه الخلوة تتدخل عوامل كثيرة تتصل بالشارح منها ثقافته الشخصية ومكوناته النفسية وموقعه الاجتماعي والعقائدي إلى حد قد يغرق التأويل في الذاتية وكانت نتيجة ذلك تعدد القراءات للنص القرآني الواحد من مفسر إلى مفسر آخر[15].

وقد فسر الألوسي بعض الآيات القرآنية على سبيل المجاز راجعا في ذلك بالمقام الأول إلى اللغة والتدليل بها لأن كفاءته في ذلك تغنيه عن الخوض في التأويلات الأخرى ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ...**﴾(الإسراء:12). يتخذ الألوسي من علاقة السببية الموجودة بين الألفاظ وكذا التعدي واللزوم في الفعل سندا لتوجيه الآية الكريمة فـ:﴿**وجعلنا آية النهار**﴾أي: الآية التي هي النهار ﴿**مبصرة**﴾ أي: مضيئة فهو مجاز بعلاقة السببية أو الإسناد مجازي كما في (نهاره صائم) والمراد يبصر أهلها أو الصيغة للنسب أي: ذات أبصارهم أو هي من أبصره المتعدي أي: جعله مبصرا ناظرا والإسناد إلى النهار مجازي أيضا من الإسناد إلى السبب العادي والفاعل الحقيقي هو الله تعالى أو من باب أفعل المراد به غير من أسند إليه

كأضعف الرجل إذا كانت دوابه ضعافا وأجبن إذا كان أهله جبناء فأبصرت الآية بمعنى صار أهلها بصراء[16].

إذاً لقد رجح الألوسي معنى المجاز في الآية معتمدا على اللغة بالدرجة الأولى في بيان دلالة اللفظ والمعاني المقصودة من الخطاب هي الأَوْلى والنص القرآني أولى بأن يفهم معناه ويحمل على الوجه الأصح والمجاز في الكثير من الأحيان أبلغ من الحقيقة يقول السيوطي: لو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها[17].

ومن أمثلة المجاز ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً**﴾(الإسراء:44).

فقد جوز الألوسي أن يكون في هذه الآية مجاز. يقول: وجوز أن يراد بالتسبيح الدلالة على تنزيه الباري سبحانه عن لوازم الإمكان وتوابع الحدوث مطلقا سواء كانت حالية أو مقالية على أنه من عموم المجاز أو بالجمع بين المعنى الحقيقي والمجاز على رأي من يجوزه فتسبيح بعض قالي وتسبيح بعض آخر حالي(18).

وتعقب الألوسي القائلين بالمعنى الحقيقي وأن كل الكائنات تسبح بلسان القال لأن: هذا التسبيح لا يحصل إلا مع العلم وهو مما لا يتصور في الجماد لفقد شرطه العقلي وهو الحياة ولو لم يكن ذلك شرطا عقليا لانسد باب العلم بكونه سبحانه وتعالى حيا وأيضا التذييل السابق يأبى ذلك لدلالته على أن عدم فقه التسبيح المذكور جرم[19].

وهو رأي الإمام الرازي إذ يقول: اعلم أن الحي المكلف يسبح بوجهين: بالقول كقوله: سبحان الله والثاني بدلالة أحواله على توحيد الله تعالى وتقديسه فأما الذي لا يكون مكلفا مثل البهائم ومن لا يكون حيا مثل الجمادات فإنما تسبح الله تعالى بالطريق الثاني لأن التسبيح بالطريق الأول لا يكون إلا مع الفهم والعلم والإدراك وكل ذلك في الجماد محال. واحتج الذين قالوا بأنها تسبح الله تعالى بهذا النص لأنه قال و﴿**لكن لا تَفْقَهون تسبِيحَهُم**﴾ وإذا كان هذا التسبيح غير معلوم لنا فاكتفى التسبيح الاعتباري الذي أول بالمجاز[20].

وبعد أن أفاض الألوسي بذكر الأمثلة المذكورة في الآثار من أحاديث تدل على تسبيح الجمادات وأن ذلك لا يقبل التأويل لأنه صح سماع تسبيح لها يصل الألوسي إلى رأي ثابت وهو حمل المعنى على المجاز يقول: بأن قوله تعالى: ﴿**إنه كان حَلِيمًا غَفُورًا**﴾ متعلق بقوله سبحانه: ﴿**سُبْحانَهُ وتعَالَى عمَّا يقُولُون**﴾ ولا يخفى ما في هذا التقصي ولعل الأولى فيه أن يلتزم حمل التسبيح على ما هو الأعم من الحالي والقالي ويثبت كلا النوعين لكل شيء والتذييل باعتبار القصور في فقه الحالي لا باعتبار القصور في فقه الآخر ويشكل أيضا أن من أراد من نسب إليه التسبيح الجحد فضلا عن السكات فالحمل على المجاز واجب[21].

ومعنى ذلك أن الحمل على المجاز يتطلب تأويلا وإعمالا للفكر وتأملا في قدرة الله تعالى وصفاته وأن الذنب موجود والجرم واقع من عدم فقه كنه هذا التسبيح ولكن الله تعالى حليما غفورا: فذكر "الحليم الغفور" يدل على أن كونهم بحيث لا يفقهون ذلك التسبيح جرم عظيم صدر عنهم وهذا إنما يكون جرما إذا كان المراد من ذلك التسبيح كونها دالة على كمال قدرة الله تعالى وحكمته ثم إنهم لغفلتهم وجهلهم ما عرفوا وجه دلالة تلك الدلائل أما لو حملنا هذا التسبيح على أن هذه الجمادات تسبح الله بأقوالها وألفاظها لم يكن ذلك جرما ولا ذنبا لم يكن لقوله: ﴿**إنَّه كَان حَلِيمًا غفُورًا**﴾ لائقا بهذا الموضع[22].

ومما يحمل على المجاز أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿**.. وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً** ﴾(الإسراء:110) يقول الألوسي "ولا تجهر بصلاتك" أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن "ولا تخافت بها" عن أصحابك فلا تسمعهم القرآن حتى يأخذوه عنك وابتغ بين ذلك سبيلا يقول بين الجهر والمخافتة وظاهره أن المراد بالصلاة القراءة التي هي أحد أجزائها مجازا[23].

وقد احتكم الألوسي في تبيان المجاز هنا إلى الواقع وأسباب نزول هذه الآية وربما الزمن الذي نزلت فيه لتوجيه المعنى هذا التوجيه فقد ذكر الألوسي سبب نزولها يقول: أخرج أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن حبان وغيرهم عن ابن عباس قال: نزلت ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- مختف بمكة فكان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن فإذا سمع ذلك المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به...[24].

ومن أمثلة المجاز التي اعتبر الألوسي فيها إسنادا مجازيا ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿...فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ...﴾(الكهف:77) يرى الألوسي: أن المراد من السقوط قربه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه... إلى أن يقول وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم ومن ذلك قوله:

يُرِيدُ الرمحُ صدْرَ أبِي براء ويعدلُ عن دِمَاءِ بني عقيل

وقول حسان- رضي الله تعالى عنه-:

إن دهراً يلفُّ شمْلِي بِجمْل لِزَمَان يَهُم بالإحْسَانِ[25]

و يحتمل في المجاز اتساع في المعنى من ذلك الاتساع في الظرف وهي أن يضاف إليه فيجعل مفعولا به ومصطلح الاتساع شاع عند سيبويه وتناقله العلماء من بعده وهو ينطوي على مفهومين: أحدهما لفظي يقوم على توسيع الوظيفة النحوية للظرف المتصرف بإجرائه مجرى الخبر والفاعل والمفعول به والآخر معنوي يقوم على إسناد الفعل إليه مجازا للمبالغة في كثرة وقوع الفعل فيه وبذلك يكون الاتساع أوسع دلالة عند اللغويين من مصطلح المجاز الذي أطلقه البلاغيون على أنواعه المعهودة في بحثهم[26].

وقد استعمل الألوسي مصطلح الاتساع ووظفه في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...**﴾(سبأ:33) يرى الألوسي أن ﴿**بل مكر الليل والنهار**﴾أي: بل صدنا مكركم بنا في الليل والنهار فحذف المضاف إليه وأقيم مقامه الظرف اتساعا أو جعل الليل والنهار ماكرين على الإسناد المجازي[27].

وفي هذا الإسناد مبالغة في استمرار الكافرين في المكر والبقاء عليه وقد فسر الألوسي هذه الآية استنادا إلى آليات لغوية ونحوية أدت إلى تأويله للمعنى بالصورة تلك.

وفي مثل ذلك جاء قوله تعالى:﴿**قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً** ﴾(الكهف:78) ففي قوله تعالى: ﴿**هَذَا فِرَاق بَيْنِي وبَيْنَك**﴾ إضافة المصدر إلى الظرف اتساعا[28].

ولأن الألوسي يفهم أهمية علم النحو ودورها في تفسير النصوص القرآنية فإنه اعتمد عليها في بيان معاني النظم الجليل وأحكامه ذلك أن التركيب يعتمد آلية لغوية تحكمه ليتم فهمه والإسناد داخل في علم النحو إلا أن السياق هو الذي يساعد في تبيان المعنى ومقصديته

وهذا الذي لمسناه في تفسيره وظاهرة الإسناد في الجملة الفعلية تعني عند النحاة من حيث الدلالة أن الفاعل هو الذي فعل الفعل وهو أخص من الفاعل الصناعي الذي يمثل الحقيقة والمجاز فالفاعل الحقيقي:هو ما له قدرة على إحداث الفعل في الواقع وأما المجازي فهو الذي يتصف بالفعل ولم يفعله بنفسه نحو قولنا: "مرض زيد"فإنه لم يفعل المرض بنفسه و تلك هي الإشكالية التي أثارتها مسالة الإسناد في الجملة الفعلية في القرآن الكريم وأدت إلى الخلافات العقائدية لدى الفرق الإسلامية[29].

ولكننا لا نريد الخوض في مسائل الخلافات العقائدية إنما الذي يهمنا إبراز ما للمجاز من أهمية لغوية تساعد في تأويل النص ورأي الألوسي في ذلك وقد جاء المجاز في تفسير قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾(الإسراء:52) فقوله تعالى:﴿**يوم يدعوكم**﴾ يقول الألوسي فيه:إن الدعاء مجاز عن البعث وكذا الاستجابة في قوله تعالى:﴿**فتستجيبون**﴾مجاز عن الانبعاث أي: يوم يبعثكم فتنبعثون فلا دعاء ولا استجابة وهو نظير قوله تعالى:﴿**كُن فَيَكُونُ**﴾ (البقرة:117)في أنه لا خطاب ولا مخاطب في المشهور وتجوز بالدعاء والاستجابة عن ذلك للتنبيه على السرعة والسهولة[30] وهذا داخل في قدرته سبحانه وتعالى في السموات وفي الأرض فليس هناك مخاطبين وإنما الحكمة البلاغية في ذلك هو السرعة والسهولة في بعث الخلق من جديد.

وقد يرجح الألوسي بين المعنى المجازي والحقيقي في الإسناد تاركا للقارئ تمحيص المعنى الذي يقر في قلبه يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْءاً وَأَقْوَمُ قِيلاً**﴾(المزمل:6): ﴿**أشَدُّ وطْئًا**﴾أي: هي خاصة دون ناشئة النهار أشد مواطأة يواطيء قلبها لسانها إن أريد بالناشئة النفس المتهجدة أو يواطيء فيها قلب القائم لسانه إن أريد بها القيام أو العبادة أو الساعات والإسناد على الأول حقيقي وعلى هذا مجازي[31].

وقد تراوح الإسناد بين الحقيقي والمجازي لاختلاف معنى لفظه "ناشئة" ولذلك جاء إسنادها إلى الليل وفيه -أيضا- مجاز على اعتبار معناها يقول الألوسي: وجعل "ناشئة" جمع ناشئ فكأنه أراد النفوس الناشئة أي: القائمة ووجه الإفراد ظاهر والإضافة إما بمعنى فيأو على نحو سيد غضي وهذا أبلغ أو أن قيام الليل على أن الناشئة مصدر نشأ بمعنى: قام كالعاقبة وإسنادها إلى الليل مجاز كما يقال: قام ليله وصام نهاره... إلى أن يقول: إن الإضافة

اختصاصية أو بمعنى فيأو على نحو:﴿...مَكْرُ اللَّيْلِ..﴾(سبأ:33)[32] وهو من باب الاتساع كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً ﴾(الإنسان:10) ومعناه عذاب يوم فهو على تقدير مضاف أو أن خوفه كناية عن خوف ما فيه "عبوسا" تعبس فيه الوجوه على أنه من الإسناد المجازي كما في نهاره صائم فقد روي عن ابن عباس "أن الكافر يعبس يومئذ حتى يسيل من بين عينيه عرق مثل القطران"[33].

وكما يحتمل النص الحقيقة والمجاز في الإسناد فإنه كذلك في إثبات صفات البشر لله تعالى فيقوى المجاز عند الألوسي ويرجح على المعنى الحقيقي وذلك تنزيها لله تعالى مما يدّعون فصفات الله تعالى لا تحيط بها العقول. ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ...﴾(المائدة:64) فلفظ اليد في هذه الآية جاء فيه اختلاف كبير وهو اختلاف عقائدي وقد فسر الألوسي معناه رجوعا إلى سبب النزول فقال: وفي رواية عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- النباش بن قيس"يد الله" عز وجل "مغلولة" وحيث لم ينكر على القائل الآخر ورضوا به نسبت تلك العظيمة إلى الكل...وأرادوا بذلك لعنهم الله تعالى أنه سبحانه ممسك ما عنده بخيل به تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا فإن كل من غل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود أو كناية عن ذلك وقد استعمل حيث لا تصح يد كقوله:

جَاد الحَمِي بسَطَ اليدينِ بوابِل شكرَت نِداهُ تِلاعُهُ ووِهَادُه

ولقد جعلوا للشمال يداكما في قوله:

أضل سواره وتضيفته نَطوف أمرِها بِيَد الشمالِ[34]

ثم يذكر الأدلة من الشعر ومعنى قولهم من الآيات القرآنية ولكنه يعود لإظهار الرأي الثاني وهو إثبات اليد لله تعالى يقول: وقيل: لا يبعد أن يقصد اليد الجارحة فإنها مجسمة وقد حكي عنهم أنهم زعموا أن ربهم أبيض الرأس واللحية قاعد على كرسي...إلى أن يقول: تعالى الله سبحانه عما يقولون علوا كبيرا[35].

أما التثنية التي جاءت في "يداه" فهي من باب المجاز- أيضا- ومعناه:في غاية ما يكون من الجود...فإن أقصى ما تنتهي إليه هم الأسخياء أن يعطوا بكلتا يديهم وقيل: اليد هنا أيضا

بمعنى النعمة وأريد بالتثنية نعم الدنيا ونعم الآخرة أو النعم الظاهرة والنعم الباطنة...والمراد من التكثير مجرد المبالغة في كمال القدرة وسعتها لا أنها متعددة ونظير ذلك قول الشاعر:

فسرت أسرة طرتيه فعُوِّرَت في الخصْرِ منه وأنجَدَت في نَجْدِه

فإنه لم يرد أن لذلك الرئاء طرتين إذ ليس للإنسان إلا طرة واحدة وإنما أراد المبالغة[36]. وهذه الآية ومثلها من المتشابه والألوسي سلفي فإنه ينتهج منهجهم ويرى تفويض تأويله إلى الله تعالى هو الأسلم[37] على قولهم.

والمتشابه في القرآن الكريم جاء لحكمة وهي حث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والبحث عن دقائق معانيـــه فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب... فلو كان القرآن الكريم محكما لا يحتاج إلى تأويل أسقطت المحنة وبطـل التفاضل واستوت منـازل الخلق ولم يفعـل الله ذلك بل جعل بعضـه محكما ليكون أصلا للرجوع إليـه وبعضه متشابها يحتـاج إلى الاستنبـاط والاستخـراج ورده إلى المحكم ليستحـــق بذلك الثـواب الذي هو الغــرض. ومثله جـاء قوله تعـــالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ﴾**(الفتح:10).

يقول الألوسي: **﴿إنما يبايعون الله﴾** لأن المقصود من بيعة الرسول -عليه الصلاة والسلام- وإطاعته إطاعة الله تعالى وامتثال أوامره سبحانه لقوله تعالى: **﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ...﴾**(النساء:80) فمبايعة الله تعالى بمعنى: طاعته سبحانه مشاكلة أو هو صرف مجاز..إلى أن يقول: وأنه سبحانه منزه عن الجوارح وصفات الأجسام وإنما المعنى تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول -صلى الله عليه وسلم- كعقده مع الله تعالى من غير تفاوت بينهما[38].

وقد عد هذه الآية من المتشابهات أيضا كما في سابقتها يقول: والسلف يمرون الآية كما جاءت مع تنزيه الله -عز وجل- عن الجوارح وصفات الأجسام وكذلك يفعلون في جميع المتشابهات ويقولون: إن معرفة حقيقة ذلك فرع معرفة حقيقة الذات وأنّى ذلك وهيهات هيهات[39] والألوسي في هذه القضية يحتكم إلى المجاز حتى لا يقع في إشكالية ما وقع فيه غيره

وليس عجزا منه في عدم فهم المعنى أو إدراكه وإنما إيمانا منه أن الدلالة المجازية أبلغ تصويرا وإيحاء.

والإشكالية في تأويل نصوص الصفات لا تطرح على مستوى الدال وعلاقته بالمدلول وإنما تطرح على مستوى التكييف أي: أن المدلول معروف ومعتبر الوجود في ذهن المتلقي لكنه عاجز عن التكييف وليس هذا من باب الإعراض عن فهم النص وتقديره فالتفويض واقع في الكيف لا في علاقة الدال بالمدلول ومن حيث اللغة والعقل أن الإنسان قد يدرك الأشياء ويفهمها ويعتبر هذه الألفاظ دالة عليها دلالة صحيحة على الرغم من جهله لكيفيتها سواء كانت هذه المدلولات مرئية أم خفية كذلك الشأن بالنسبة للذات الشريفة والصفات[40].

خاتمة:

ومن هنا فإن المجاز على رأي الألوسي موجود في القرآن الكريم ويتجلى هذا الرأي بوضوح من خلال تناولنا لبعض الأمثلة التي لم نلتمس فيها تناقضا ولا رفضا صريحا أو مؤولا لهذه الآلية اللغوية وهو يحتكم إلى اللغة بالدرجة الأولى في توجيه المعنى لأن الباحث في فهم القرآن وتدبر معانيه وتأويل ما فيه لا يتأتى له ذلك إلا باللغة العربية وما فيها من علوم فهو الذي أشار في تفسيره إلى أن المفسر يحتاج إلى أمور ليتسنى له هذا العلم الجليل ومن هذه الأمور: علم اللغة لأن به يعرف شرح مفردات الألفاظ ومعلولاتها بحسب الوضع ولا يكفي اليسير إذ قد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الأخر فمن لم يكن عالما بلغات العرب لا يحل له التفسير كما قاله مجاهد وينكل كما قاله مالك وهذا مما لا شبهة فيه[41].

الهوامـــش و المراجـــع

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ج.و.ز).

(2) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ضبطه محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط1991،1 ص 203.

(3) نفسه، ص 204.

(4) بهاء الدين السبكى، عروس الأفراح في تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، 25/4.

(5) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، في علم البيان، تصحيح محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، ص304.

(6)عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، دراسة دلالية حول النص القرآني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص20.

(7) ابن جني، الخصائص، تحقيق علي النجار،الهيئة العامة لقصور الثقافة،القاهرة 2006 443/2.

(8) نفسه، 443/2.

(9) ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،1411هـ،1990م. 353/1.

(10) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص20، 21.

(11) عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي، ص 62.

(12) روح المعاني، 434/1، 435.

(13)روح المعاني، 468/1.

(14) نفسه، 469/1.

(15) عرابي أحمد، جدلية الفعل القرآئي، ص61.

(16) روح المعاني، 15/ 38، 39.

(17) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا،1988، 36/2.

(18) روح المعاني، 120/15.

(19)روح المعاني: 120/15.

(20) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الفكر بيروت، ط2، 1398هـ، 1978م، 404/5.

(21) روح المعاني، 124/15.

(22) الرازي، التفسير الكبير، 405/5.

(23) روح المعاني، 279/15.

(24) نفسه، 279/15، وفي صحيح البخاري،حديث رقم(7490) في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿أنْزَلَه بعلْمِه و المَلائِكَةُ يَشْهَدُون﴾(النساء166)

(25) روح المعاني، 8/16.

(26) أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2000،2، ص407.

(27) روح المعاني، 212/22.

(28) نفسه، 11/16

(29) عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي، ص 103.

(30) روح المعاني، 134/15.

(31) نفسه، 181/21.

(32) روح المعاني، 181/29.

(33)نفسه، 268/29.

(34) روح المعاني، 264/6،263.

(35) نفسه، 264/6.

(36) نفسه، 265/6، 266.

(37) الزركشي، البرهان، 75/2.

(38) روح المعاني، 146/26.

(39)نفسه، 147/26.

(40) عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي، ص70.

(41) روح المعاني، 14/1.